

عبد الله الثاني: ابن سلمان يتآمر علينا وثائق تفند مشروع محاصرة الأردن... لإغراقه بالغوضى



www.alhramain.com

يعيش الأردن، منذ سنوات، أوضاعاً سيئة على مستويات مختلفة، ولا سيما منها المستوى الاقتصادي، في ما يبدو نتيجة حصار غير معلن تشارك فيه الولايات المتحدة وال السعودية، بهدف فرض أجندة بعيد عنها على المملكة. أجندة تحدث عنها بوضوح الملك عبد الله الثاني، قبل عام، أمام مجموعة من الإعلاميين الأردنيين، متّهمـاً صـهر الرئيس الأميركي السابق، جاريد كوشنير، بمحاولة فـضـها، مشيراً أيضاً إلى تورط دولة عربية كبرى لم يُسمـها، قبل أن يُفـصـح عن أنـ ولـيـ العـهـدـ السـعـودـيـ، محمدـ بنـ سـلـمـانـ، «يتآمرـ علىـ الأـرـدـنـ، ويـمـنـعـ الدـوـلـ الـعـرـبـيـةـ الشـقـيقـةـ منـ تـقـدـيمـ مـسـاعـدـاتـ إـلـيـهـ». ويـعـتـبـرـ كـلامـ الـمـلـكـ، الـذـيـ جاءـ فيـ وـثـائـقـ سـرـيـةـ اـطـلـعـتـ «ـالـأـخـبـارـ»ـ عـلـىـ مـضـمـونـهـ، وـتـتـنـاوـلـ الـوـضـعـ فـيـ هـذـاـ الـبـلـدـ عـلـىـ الصـعـدـ كـافـةـ، إـشـارـةـ مـزـدـوجـةـ إـلـىـ «ـصـفـقـةـ الـقـرـنـ»ـ الـتـيـ أـرـادـ كـوـشـنـيرـ فـرـضـهاـ عـلـىـ عـمـانـ، وـمـحـاـولـةـ الـانـقلـابـ الـفـاشـلـةـ الـتـيـ قـادـهـاـ شـقـيقـ عـبدـ اللهـ، الـأـمـيرـ حـمـزةـ، بـمـسـاعـدـ مـسـتـشـارـ اـبـنـ سـلـمـانـ، باـسـمـ عـوـضـ اللهـ، الـمـعـتـقـلـ حـالـياـ لـدىـ الـسـلـطـاتـ الـأـرـدـنـيـةـ، وـالـذـيـ مـذـلـ حـلـقـةـ الـوـصـلـ بـيـنـ ولـيـ الـعـهـدـ السـعـودـيـ وـبـيـنـ الـأـمـيرـ حـمـزةـ، عـلـىـ رـغـمـ أـنـ الـرـيـاضـ حـرـصـتـ عـلـىـ أـلـاـ تـتـرـكـ دـلـيـلـاـ عـلـىـ تـورـطـهاـ فـيـ تـلـكـ الـمـحاـولـةـ.

وفي موازاة الجفاء مع السعودية، سعى الملك الأردني إلى تعزيز علاقته برئيس الإمارات، محمد بن زايد، في محاولة لكسر الحصار غير المعلن على بلاده التي تفتقر إلى الموارد، وتعيش على المساعدات الخارجية. وجاء ذلك في وقت بدأت فيه ملامح «الأردن الجديد»، على حد وصف السفير الأميركي في عمان، هنري ووستر، تتشكل، وتأخذ مظاهر سلبية للغاية، من بينها ارتفاع نسبة البطالة إلى 50%， وانتشار

السلاح بين أيدي المواطنين، وتنامي ظاهرة فرض الخواتم، وتزايد لجوء الأردنيين إلى عشائرهم على حساب منطق القانون، واستمرار نعرة التمييز بين الأردنيين من أصل فلسطيني والأردنيين من عشائر شرق الأردن، هذا فضلاً عن التظاهرات الاعترافية التي شهدتها أخيراً عدد من المحافظات، ولا سيما معان والطفيله والزرقاء، احتجاجاً على تردّي الأوضاع الاقتصادية واستمرار الاعتقالات السياسية.

ويبدو، مما تَقدّم، أن «معاهدة السلام» مع العدو لم تَعُد تُشفع للأردن، الذي صار منذ سنوات، حتى تحت حُكم الملك عبد الله، يمثل إحدى الدول التي تقف عائقاً في وجه المشاريع الإسرائيلي والأميركية المستجدة، خاصّة في ما يتعلّق بالأراضي الفلسطينية المحتلة وتحديداً بالمسجد الأقصى. وإذا ارتبطت «شرعية» النظام، في نظر الكثير من الأردنيين، بالوصاية الهاشمية على الحرم القدسي، فمن الطبيعي أن يفكّر اليمين الإسرائيلي الحاكم في التخلّص منها، إذا ما أراد المُضي في مشاريعه لـ«تغيير الوضع القائم» هناك. ولذا، فالخيار الأفضل بالنسبة إليه، كما يَظهر، هو إضعاف النظام الأردني، وبثّ الفوضى في هذا البلد.

فِي مَا يَلِي مُلْخَصٌ

مضمون الوثائق التي اطلعت عليها «الأخبار»:

في لقاء مع إعلاميين أردنيين في شباط 2022، بدا الملك عبد الله الثاني متساءًً جدًاً من مسار الحملات الإعلامية التي تستهدفه شخصياً والأسرة الحاكمة في المملكة، ولا سيما زوجته الملكة رانيا، في ضوء ما قيل عن أرصدة لهما في أحد المصارف السويسرية. وقال بعض من حضروا اللقاء إن عبد الله ذكر أن هناك محاولة لإثراء أجندته معيّنة على المملكة، وأن الأردن «لن يسمح للمتآمرين بعكسه». وعندما سُئل عن هوية الذين «تأمروا أو يتآمرون»، استذكر صهر الرئيس الأميركي السابق، جاريد كوشنير، كما أشار إلى دولة عربية كبيرة من دون تسميتها، لكنه عاد وأوضح عن أن ولـي العهد السعودي، محمد بن سلمان، «يتآمر على الأردن، ويمنع الدول العربية الشقيقة من تقديم مساعدات إليه». وفي المقابل، أطلق الملك، خلال اللقاء نفسه، إشارات إيجابية نحو الإمارات والكويت وال العراق.

وتَشتبه الأجهزة الأمنية الأردنية في أن مستشار ولِي العهد السعودي، باسم عوض الله، كان قبل اعتقاله في ربيع العام الماضي، صَلَة وصْلَة بين محمد بن سلمان والأمير حمزة، الذي تمرّد على شقيقه ملك الأردن. وفي هذا الإطار، نَقل المدير التنفيذي لـ«البنك الدولي»، ميرزا حسن، إلى مسؤول خليجي التقاه في حزيران 2021، معلومات تفيد بأن السعودية لم تُبْدِ تأييداً لفكرة محاولة الانقلاب على عبد

اً، ولكنها لم تُعارضها كذلك. وأضاف أن عوضاً اً أكد للأمير حمزة أنه يضم من دعم السعودية للعملية، منبّهاً إيهما في الوقت نفسه إلى أن الأخيرة لا تريد أن يكون هناك دليل على تورّطها فيها. وتابع حسن أنه عند زيارة وزير الخارجية السعودي، فيصل بن فرحان، إلى الأردن إثر إحباط تحرّك حمزة واعتقال عوضاً اً، جزم ابن فرحان أن الأخير لا يمثل بلاده على رغم قربه من ابن سلمان. لكنه أعطى الموضوع تفسيراً آخر، إذ أكد لمُحادثيه أن محاولة الانقلاب غير بعيدة عن «صفقة القرن»، وأن مستشار الرئيس الأميركي السابق، جاريد كوشنير، يشعر بالاستياء الشديد حال الملك الأردني، لعدم تعاونه معه لتمرير الصفقة. والجدير ذكره، هنا أيضاً، أن وفداً من المخابرات السعودية حاول المشاركة في التحقيقات في القضية، لكن من دون جدوى.

من جهة أخرى، ذكر تقرير دبلوماسي أعدّته دولة خليجية مطلع عام 2019، أن ولّي العهد السعودي يعمل من أجل انتزاع الوصاية الهاشمية على القدس، من الأردن لحساب السعودية. كما بُرِزَت مخاوف لاحقاً من سعي المغرب أيضاً لوضع يده على المقدسات الإسلامية في المدينة المحتلة، في ضوء عملية التطبيع الرسمي التي بدأتها الرباط مع تل أبيب، لا سيما أن ملك المغرب يرأس «لجنة القدس» في «منظمة التعاون الإسلامي». كذلك، يشير دبلوماسيون مطلعون على الوضع في الأردن، إلى ازدياد التدخلات الخارجية في شؤونه الداخلية، بدءاً من البحث الأميركي عن حلول للقضية الفلسطينية عبر «صفقة القرن» والمخاطر التي حملتها على مستقبل هذا البلد باعتباره «الوطن البديل» المفترض للفلسطينيين، وانتهاءً بالتنافس الإقليمي على تشكيل أدوات ضغط في الساحة الأردنية. ويندرج، في الإطار المتقدّم، التنافس بين السعودية والإمارات من جهة، و قطر وتركيا من جهة أخرى، والذي يفيد دبلوماسيون بأن بعض المُعارضين الأردنيين الناشطين في الخارج يتم استخدامهم في سياقه.

وعلى رغم ذلك، سُجّل تقارب متزايد بين الأردن والإمارات، بموازاة جفاء بين الأول وال سعودية. وقد قام الملك الأردني، في تموز 2020، بزيارة سريعة إلى أبو ظبي، في إطار حرصه على إبقاء نافذة توافق مفتوحة معها، بعد أن أصبحت العلاقات الأردنية مع السعودية محاطة بالهواجس منذ تولّي ابن سلمان ولاية العهد. وجاء في تقرير دبلوماسي أن الهدف من الزيارة هو التقارب من الرئيس الإماراتي، محمد بن زايد (كان وقتها ولّيًّاً لعهد أبو ظبي)، لما له من تأثير على ابن سلمان. ولوحظ أنه بعد عودة الملك من الإمارات، أصدر النائب العام قراراً بوقف عمل نقابة المعلمين، وهي نقابة تحظى فيها جماعة «الإخوان المسلمين» بنفوذ هام. كما أصدرت محكمة التمييز قراراً باعتبار الجماعة فاقدة للشخصية القانونية والاعتبارية، علماً أن «الإخوان» يمارسون عملهم السياسي من خلال حزب «جبهة العمل الإسلامي». وفي الإطار نفسه، أفادت المعلومات بأن عبد الله طلب من إدارة المخابرات العامة، في شهر حزيران عام 2022، مراقبة تحرّكات الجماعة، والاستعداد لضبطها عندما تدعو الحاجة. وتتبع بعض مخاوف

الملك من احتمال لجوء «الإخوان» إلى الإفادة من الأوضاع الصعبة في البلاد لتعزيز حضورهم. وأشارت إلى ذلك انتخابات نقابة المحامين التي أسفرت عن فوز أحد المحامين المحسوبين على الجماعة بمنصب النقيب، إضافة إلى استمرار تدفق التبرعات لبعض جمعياتها من مصادر خليجية.

وحول العلاقات الأمريكية - الأردنية، لوحظ أنه في كلمة السفير الأميركي المعين لدى الأردن، هنري ووستر، أمام إحدى لجان الكونغرس في أيار 2020، استخدم عبارة «الأردن الجديد»، الأمر الذي أُعطي تفسيرات عدّة في ظلّ المناخ السياسي الغامض الذي أحاط آنذاك بطرح «صفقة القرن»، مع التذكير هنا بأن السفارة الأمريكية في عمّان بقيت على مستوى القائم بالأعمال مدّة ثلاث سنوات، إثر مغادرة السفيرة السابقة، أليس ويلز. وتستغلّ الإدارة الأمريكية ظروف الأردن الصعبة لتحويل أراضيه إلى قاعدة لدعم قواتها في المنطقة، ولدفعه إلى تبنّي مشاريع تطبيع على غرار اتفاقية التعاون مع الكيان الإسرائيلي في مجالَي المياه والكهرباء. وقد أثار ذلك اعترافات كان من أبرزها إصدار 148 شخصية سياسية وحقوقية وعشائرية، في أيلول 2022، بياناً تضمّن رفع تلك الاتفاقيات.

أيضاً، أشار تقرير دبلوماسي عربي، في أيلول 2022، إلى تفاقُم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأردن بشكل مقلق. تفاقم تجلّي بعض مظاهره في ارتفاع نسبة البطالة (تقدّر بـ50% وفق تقرير دولي)، وانتشار السلاح بين أيدي المواطنين، وتنامي ظاهرة فرض الخوات، وتزايد لجوء الأردنيين إلى عشائرهم على حساب منطق القانون، واستمرار نعرة التمييز بين الأردنيين من أصل فلسطيني والأردنيين من عشائر شرق الأردن. وتراوّف ذلك، أخيراً، مع تنظيم تظاهرات اعتراضية في عدد من المحافظات، ولا سيما معان والطفيلة والزرقاء، احتجاجاً على تردّي الأوضاع واستمرار الاعتقالات السياسية.